باب الزراعة والاقتصاد

في انتاج الزراعي

كتبت هذا البحث على أثر مراجعة البرقية في موضوعه منذ شهور

متوسط محصول الفدان من القطن الاشموني بالجهات البحرية ٤٫٥٠ قنطار — حيث يباع قبل الحليج — ومتوسط ثمنها ونفقات انتاجها بالمزارع الكبيرة قبل سنتين اي في سنة ١٩٢٩ المتداخلة في سنة ١٩٣٠ والآن

الثمن بالقروش	سعر القنطار	النفقات	
١٨٠٠	٤٠٠	٦٥٠ مصاريف زراعية بما فيها تطهير المساقي واجرة الحفر	قبل
		٢٥٠ ضرائب ورسوم اميرية ومصاريف ادارة وزراعة ٥٠ قرشاً	
		٩٠٠	
١١٢٥	٢٥٠	٦٠٠ مصاريف الخ	الآن
	بعجز ٥٫٣٧ ٪	٢٣٠ ضرائب الخ والنقص في مصاريف الادارة لاقي الضرائب ٪	
		٨٣٠	

ومتوسط محصول الفدان من القصب السكاريندس بالجهات البحرية ٣ قناطير ومتوسط ثمنها ونفقاتها كما يلي :

الثمن بالقروش	سعر القنطار	النفقات	
١٦٥٠	٥٥٠	٦٣٠ مصاريف الخ	قبل
		١٧٠ ضرائب الخ	
		٨٠٠	
٩٠٠	٣٠٠	٥٧٠ مصاريف الخ	الآن
	بعجز ٤٥٫٠ ٪	١٥٠ ضرائب الخ والنقص في مصاريف الادارة	
		٧٢٠	

ملحوظة : راجع مذكرة سياسة الحكومة القطنية للاستئناس وما سيذكر بعد

واذا قارنا كما يلي بالقروش :

قبل سنتين	الآن	العجز الآن
٩٠٠	٢٩٥	٦٧٫٣ ٪ بالجهات الجنوبية
٨٥٠	١٨٠	٧٩ ٪ بالجهات الشمالية

ومتوسط محصول الفدان من القمح ٦ ارادب و٦ احمال تبن بالجهات الجنوبية و٣½ ارادب و٣ احمال بالجهات الشمالية ومتوسط الثمن والنفقات كما يلي :

في الجهات الجنوبية

الثمن	السعر	النفقات	
١٠٢٠	١٥٠ الاردب	٤٣٠ مصاريف الخ	النفقات
	٢٠ الحمل	١٦٥ ضرائب الخ	
		٥٩٥	
٦٦٠	١٠٠ الاردب	٣٤٥ مصاريف الخ	
	١٠ الحمل	١٥٥ ضرائب والعجز في المصاريف الادارية	العجز
		٥٠٠	

في الجهات الشمالية

٥٨٥	١٥٠ الاردب	٣٧٠ مصاريف الخ	النفقات
	٢٠ الحمل	١١٠ ضرائب الخ	
		٤٨٠	
٣٨٠	١٠٠ الاردب	٣٠٠ مصاريف الخ	
	١٠ الحمل	١٠٠ ضرائب الخ	العجز
		٤٠٠	

واذا قارنا كما يلي

قبل سنتين	الآن	الفرق
٤٢٥	١٦٠	عجز ٦٢٫٠ ٪ بالجهات الجنوبية
١٠٥	والآن خسارة ٢٠ قرشاً	بالجهات الشمالية

وبما انه في المزارع الواسعة لا يستطيعون عادة زراعة الارض كلها زراعة نيلية لحسابهم تزيد نفقاتها في الجملة عن ايراد ما يزرع منها زيادة تأكل الربح الطفيف الذي قد يكون الآن

من زراعة القطن الصيفي وزراعة القمح الشتوي وقد اقتصرنا على ذكر انتاجهما ونفقاته دون سائر الزروع اذ الغرض التمثيل لا الاستقصاء فضلاً عن انهما اهم الزروع

وتزيد النفقة حيثما يكون الري آلياً او اكثره آلة ويزيد الانتاج في الارض الفائقة الخصب — واذا كانت الارض اقل من المتوسط انتاجاً لسوء ظروفها الزراعية او الادبية فقد الخسارة تكون في كل زرعة كما هو الحال الآن في كثير من المزارع الكبيرة في هذا الرخص إلاَّ انهُ في الغالب يجمع المالك في استغلال ارضهِ بين ذراعتها لحسابهِ والتأجير قطاعي لصغار الفلاحين فتتجزأ الارض الى مزارع صغيرة ومن هنا يكون له ربح بقدر ما يكون من التأجير وموافقته لظروف بدون افراط ولا تفريط

في المزارع الصغيرة حيث يستغلها زراعها بانفسهم واولادهم وحيث ينتفعون من ماشية فلاحتها انتفاعات اخرى تقل نفقات الانتاج الى النهاية الصغرى واذا يكون صافي ربح هو في الغالب نتيجة عمل الفلاح واولاده يأخذهم وهو كزارع لا كأجير

***

منذ شهور استشارني احد موظفي الحكومة وهو مستأجر واخوته ارضاً بجوار ارضهم لاحد الملاك — فيما يعنّ لاقناعه بقبول ايجار معقول فكتبتُ له مذكرة بالقواعد التي يصح الرجوع اليها في تقدير الايجار تقديراً معتدلاً وقد أثمرت هذه الوسيلة وجاءني هذا الموظف شاكراً فشجعني هذا على التوسع في تلك المذكرة ونشرها في مجلة المقتطف «عدد يونيو الماضي»

منذ شهور سألني احد المشتغلين بالادارة الزراعية عما كان يجري قبلُ وسعر القطن رخيص في استغلال الارض بربع فأجبتهُ بما يأتي بيانهُ فيما يلي

حينما كان ربح انواع الحاصلات الزراعية قطنية كانت او حبوبية او علفاً متماثلاً وكانت اثمانها واثمان المصنوعات أهلية كانت او اجنبية متناسبة وكانت الضرائب والرسوم متجهة الى التقليل والتخفيف وكانت احوال الفلاح مستقرة منسجمة وكان هناك مبادىء مهنة عامة زراعياً ومالياً واجتماعياً يسودها الاطمئنان الى الحاضر وحسن الامل في المستقبل — حينذاك وكان ذلك منذ بضع وثلاثين سنة كانت زروع العلف كالبرسيم والفول وأثرها الفعال في تخصيب الارض وفي تسهيل تربية المواشي — وكان عدد هذه سواء كانت للعمل او للانتفاع بالبانها ولحومها — وبالتالي كان السماد العضوي الناتج من ذرائبها وكان أثرها في فلاحة الارض وتموين الاسواق المحلية باللحوم والالبان والاكتفاء بها عن الواردات الاجنبية — وكان الاعتماد في فلاحة الارض بالنفار تعطى لها اطيان نظير اجرتها — كل ذلك كان اكثر من الحاصل الآن ولذلك كان هناك تناسب بين انتاج الارض ونفقاته وبالتالي كان هناك ربح مرضي (راجع

مقتطف يونيو سنة ١٩٣٢ ص ١٠٢) يقوم بحاجة ذلك القطر البعيد عن الدين والاسراف اذ لا ترف ولا دين الا قليلاً في حدود خاصة

ولكن لما غلا سعر القطن وصار الربح منهُ اكثر من ربح سائر المزروعات زادت زراعته وقلّت زراعة الحبوب والعلف وعدد المواشي وبالتالي كثر استيراد الحبوب والاعمدة المعدنية (الكيماوية) ومواد العلف ومنتجات الالبان واللحوم والآلات الزراعية باثمان عالية عما كانت وكثرت الحاجة للاقتراض لفلاحة الارض واعتمد في استكرائها على النقود لوفرتها ومع كل ذلك كان الربح من القطن كافياً لموازنة الاحوال الاقتصادية ولكن كان بعض الزراعيين والاقتصاديين يتوجسون حذراً من الاندفاع في التوسع في زراعة القطن واهمال ما عداه وكتبت في ذلك بحثاً مسهباً بجريدة المؤيد سنة ١٩٠٥ وأعدت نشره بكتابي زراعة القطن سنة ١٩١٠ ولكن استمرار الارتفاع في ثمن القطن أغرى الزراع بالاستمرار في زيادة زراعته والاعتماد عليه وحده والاستدانة للاسراف ومشترى الاطيان باثمان عالية مقسّط اقساطاً الى ان كان هذا الكساد الذي فاجأنا منذ سنتين كساد ثمن القطن والمنتجات الزراعية وبقاء الغلاء في المصنوعات والواردات الاجنبية والديون فتفقد التناسب بين الانتاج ونفقاته وبين كسب الزارع وحاجاته وديونه

* * *

وفيما يختص بموضوعنا فقد رجع الزراع الى الاقلال من زراعة القطن والاكثار من زراعة الحبوب والعلف وتربية المواشي الخ واخذ بعضهم في الاعتماد في استكراء الاطيان للفلاحة باعطائهم اطياناً بدل النقود ولكن لا تزال الضرائب والرسوم الحكومية على ما صارت اليه من الزيادة حتى ضريبة القطن التي ضربت عليه وثمنه فوق الاربعين جنيهاً للقنطار ولا تزال اثمان الواردات الاجنبية غالية ولا تزال الديون وقد كانت تعتبر منذ سنتين جزءاً من قيمة الاطيان فصارت الآن ضعف ثمنها او اكثر وصار ريع الارض لا يفي بربا الدين هذا مصداق لقول القرآن الحكيم « يمحق الله الربا ويربي الصدقات » ورحم الله الدكتور صروف اذ يقول (لولا الدين لكنا في رخاء)

* * *

ملاحظة — كان ثمن قنطار القطن في سنة ١٩٢٨ سكالاريدس واشمرني اعلى منه في سنة ١٩٢٩ ببضعة ريالات ولكننا اكتفينا بجعل المقارنة بين هذه وما يليها لانه لو بقي سعر سعر القطن كما كان في سنة ١٩٢٩ ما كانت هذه الازمة الشديدة

احمد الالفي